 https://doi.org/10.12816/0060284

The Impact of Narration on Controversy in Quran Sciences

AbdelSalam Fareed Mustafa Alsalman
College of Sharia
Ministry of Education/ Jordan School
abdssalamalsalman@yahoo.com

Received : 24/02/2020 Accepted :27/10/2020

Abstract:

This study identifies the narration in some controversial matters in Quran Sciences. So it identified the Quran Sciences, and then identified the inferences factors by narration that impacted on the Quran Sciences matters.
The study was interested in identifying the controversy in those matters and identifying the impact of inferences, and was also interested to review those inferences and discuss, and identify its impact in Quran Sciences.
Keywords: Narration, Controversy, Quran Sciences.

أثر الرواية في الخلاف في علوم القرآن

عبدالسلام فريد السلمان
كلية الشريعة
وزارة التربية والتعليم/ مدرسة الأردنّ الثانوية
abdssalamalsalman@yahoo.com

الاستلام: 2020/02/24 القبول: 2020/10/27

الملخص:

بيّنت الدراسة أثر الرواية في بعض المسائل الخلافية في علوم القرآن الكريم، فابتدأت بأهمية الرواية في الاحتجاج والاستشهاد، ثم انتقلت إلى التعريف بعلوم القرآن، ومن ثم بيّنت عوامل الاستدلال بالرواية التي أثّرت في مسائل من علوم القرآن. وقد اهتمت الدراسة ببيان طبيعة الخلاف في تلك المسائل، وبيان أثر الاستدلالات فيها، كما اهتمّت بعرض تلك الاستدلالات ومناقشتها، وبيان أثرها في علوم القرآن الكريم.

الكلمات المفتاحيّة: الرواية، الخلاف، علوم القرآن.

المقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومَن اهتدى بهديه وسار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ لعلوم القرآن أهميّة جليلة تتمثل في فهم كتاب الله تعالى، ومعرفة خواصّه، والوقوف على أحوال تنزيله، وتتبّع تاريخه؛ ولذلك عُني العلماءُ بدراستها. ولمّا كانت علوم الشريعة تبني مسائلها على ما ورد في النصوص الشرعية، ولا يُسلَّم بصحتها إلا إذا عضدتها الروايات المعتبرة، ولمّا اختلفت مناهج العلماء في الاستدلال بهذه الروايات، فقد كان لذلك أثرٌ في ظهور الخلاف بين العلماء في القضية الواحدة من قضايا علوم القرآن.

وتأتي هذه الدراسة لبيان أثر الرواية في سياق الاستدلال على مسائل من علوم القرآن الكريم، وخاصة تلكم المسائل التي اشتُهر فيها الخلاف بين المصنفين في علوم القرآن.

وتتمثل أهمية هذه الدراسة في بيانها بعض المسائل الخلافية من علوم القرآن، وكيف كان للخطأ في الاستدلال بالرواية، أو في كيفية التعامل معها، أثرٌ في ذلك الخلاف، وفي بيان طبيعة ذلك الخلاف ومستمسكاته.

وتكمن المشكلة الأساسية للدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

– ما هي العوامل التي أفضت إلى إثراء الخلاف في علوم القرآن ممّا يتصل بقواعد الاستدلال بالرواية؟

– وكيف كانت منهجية الاستدلال بالروايات في المسائل الخلافية في علوم القرآن؟

– وما هي آثار الإخلال بقواعد الاستدلال على الخلاف في علوم القرآن؟

أمّا الأهداف والمسوّغات التي دعت لاختيار هذا الموضوع للدراسة، فتتمثل في عدم وجود دراسةٍ سابقةٍ اختصّت ببيان هذا الجانب من علوم القرآن، وإن كانت بعض قضاياها مطويّة في ثنايا مصنفات علوم القرآن، كما أنها تساهم في بيان مرجعية كثيرٍ من الاجتهادات والآراء في قضايا من علوم القرآن الكريم.

وأمّا الدراسات السابقة التي تتصل بموضوع هذا البحث، فيمكن سردها على النحو الآتي:

أ– "علوم القرآن في الأحاديث النبوية" للدكتور عمر الدهيشي:

وهي في الأصل رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد عرض الدكتور الروايات النبوية ضمن كلّ علم من علوم القرآن، وبيّن موطن الاستدلال منها، كما عرض الآراء الواردة في مسائل من علوم القرآن، وقام بدراستها والموازنة بينها وفق ما دلت عليه تلك الروايات.

ب- "ترجيحات الزركشي في علوم القرآن: عرضًا ودراسة" للدكتور غانم الغانم:

وهي في الأصل رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، واهتمّ فيها الباحث ببيان موقف الزركشي من القضايا الخلافية التي ضمّنها كتابه "البرهان"، وقد تعمّق الباحث في دراسة هذه المسائل ومناقشة أدلتها، ومن ثمّ الحكم على ترجيح الزركشي فيها.

ج- "الخلاف في مسائل من علوم القرآن وأثرها في التفسير: جمعًا ودراسة" للدكتور عبد السلام فريد السلمان:

وهي رسالة دكتوراه في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وعُني الباحث بدراسة الخلاف في عددٍ من قضايا علوم القرآن، وعرض الآراء الواردة فيها، ومن ثمّ بيان أثر هذا الخلاف.

وقد قُسّمت هذه الدراسة إلى تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة؛ فبيّنت في التمهيد تعريف المصطلحات قيد الدراسة، وأما المطالب الثلاثة؛ فقد بيّنتُ أثر الاستشهاد بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في علوم القرآن في المطلب الأول، وأثر الاستشهاد بما اختلف في حجيّته من الروايات في المطلب الثاني، وأثر الاستشهاد بالروايات المتعارضة في المطلب الثالث. وأمّا الخاتمة فعرضتُ فيها أهم النتائج والتوصيات التي خلصتُ لها الدراسة.

أسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وأن يقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن يجعله في ميزان الحسنات.

تمهيد:

لا بُدّ للمجتهد في أيّ علمٍ من العلوم الشرعية أن يُقرّر صحّة مذهبه بالنصوص الشرعية، وأن يبني آراءه على أساسٍ متينٍ يتمثل في الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال السلف الصالح. ولمّا كانت الروايات قد اختلطت بالشوائب والمكدّرات، وتعرّضت متونها للأهواء والطعون، وقصُر النظرُ عن فهمها، فقد هيّأ الله تعالى لهذا العلم رجالًا يضبطونه بأصولٍ وقواعد تبيّن المقبول من المردود، وتعين على كيفية فهمها. وقد مثّل الإخلال بهذه الأصول خللًا في الاستدلال بهذه الروايات على قضايا من علوم الشريعة.

وقد كان للاستدلال بالروايات أثرٌ في علوم القرآن، يتمثل في تثوير الاجتهادات وفق ما تقتضيه النصوص، وتقوية الرأي أو ترجيحه على غيره، كما كان له أثرٌ كذلك في الإيهام بقوّة بعض الآراء من خلال تعزيزه بالروايات الضعيفة أو غير المعتبرة، كما مثّلت بعض الروايات ميادينَ للاجتهاد، وتقلّب الأفهام والعقول في كيفية تأويلها والاستشهاد بها.

وكان لا بُدّ قبل السرد والتفصيل في بيان هذه الآثار من توضيح المراد بالمفاهيم والمصطلحات الواردة في هذه الدراسة؛ حتى يتمّ ضبط الجزئيات والفروع في نطاق هذه الأصول.

- **تعريف الرواية:**

الرواية لغة: نقلُ الشيء إلى مَن يطلبه، يقال: روى البعيرُ الماءَ؛ حَمَله فهو راوية (Ibn Manthour, p. 14/348)[55]، ولذا سُمّي ثامن ذي الحجّة بيوم التروية؛ لأنّ الحجيج يتزوّدون فيه من الماء، وينهضون إلى مِنى ولا ماءَ بها (AlZubaidi, pp. 19/480–481)[109].

واصطلاحا: " نقل السنّة ونحوها وإسنادُ ذلك إلى مَن عُزِي إليه." وعلم الرواية هو: " علمٌ يشتمل على نقل أقوال النبي ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها" (AlSeouti, pp. 1/25–26)[79].

- **تعريف علوم القرآن:**

مصطلح "علوم القرآن" مركبٌ إضافي، يقتضي الوقوف على التعريف به أن يتمّ التعريف بطرفَيْه، فالعِلم: هو إدراكُ الشيء بحقيقته، وذلك ضربان؛ أحدهما: إدراك ذات الشيء، والثاني: الحُكم على الشيء بوجود شيءٍ هو موجودٌ له، أو نفي شيءٍ هو منفيٌّ عنه (AlRagheb, p. 580)[70].

ثم إنّ هذا الإدراك أو الحُكم إمّا أن يكون يقينيًا، وإمّا أن يكون ظنيًّا (AlTahanwie, p. 2/1219)[93]. ويُطلق العِلمُ على المسائل المضبوطة بجهةٍ واحدةٍ موضوعًا وغاية (AlKafawi, p. 616) [47].

أمّا تعريف القرآن لغةً فقد اختلف فيه العلماء، فقد ذهب الشافعي إلى أنه اسمٌ جامد غير مشتق، وهو خاصٌّ بكلام الله تعالى (AlKhateeb AlBaghdadi, p. 2/60)[51]، واعتُرض عليه بأنّ العلَم المرتجَل نادرٌ جدًّا، والغالب في الأسماء أنها منقولة (Ibn AlSarraj, pp. 149–150)[78].

بينما ذهب جمهور العلماء إلى أنّه اسمٌ مشتق، فقد اختلفوا في اشتقاقه على قولين:

القول الأول: إنّ نون (القرآن) زائدة، فهو مصدرٌ من الفعل: قرأ، كالغُفْران من غَفَر، سُمّي به من باب تسمية اسم المفعول بالمصدر (AlTabari, p. 1/96)[92].

القول الثاني: ذهب أبو الحسن الأشعري إلى أنّ نونه أصلية، فهو مشتقٌّ من الفعل: قرَن، فهو قرينة، أو مقترنٌ بعضُه ببعض (AlWahedi, p. 3/577)[102].

وأما تعريف القرآن الكريم عند علماء المسلمين فهو: "كلام الله تعالى المنزَّل على نبيّه محمد ﷺ بواسطة جبريل عليه السلام، المعجز، المنقول بالتواتر، المتعبَّد بتلاوته، المكتوب في المصاحف، المبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس" (Ibn AlLaham, p. 70)[53].

فمن خلال تعريف كلٍّ من العلم والقرآن الكريم يتمخض تعريف مصطلح علوم القرآن بأنه: "علمٌ يضمّ مباحث كليّة تتعلق بالقرآن من نواحٍ شتّى، ويمكن اعتبار كلٍّ منها علمًا مستقلا بذاته" (Eter, p. 71)[27].

وقد وقع الخلاف في بعض مسائل هذا العلم شأنه كشأن سائر العلوم، وقد تنوّعت أسباب هذا الخلاف وآثارُه، والخلاف لغة: مصدر خالَف، والخلاف هو: المضادّة، وقد خالفه مخالفةً وخلافًا، وكلّ ما لم يتساوَ فقد تخالف واختلف، قال سبحانه: چ ۀ ہ ہ ہ چ [الأنعام: ١٤١] (Ibn Manthour, p. 9/91)[55].

قال الراغب: " والخلاف أعمُّ من الضدّ؛ لأنّ كل ضدَّيْن مختلفان، وليس كل مختلفين ضدّان" (AlRagheb, p. 294)[70].

والخلاف في الاصطلاح: "منازعةٌ تجري بين متعارضَيْن لتحقيق حقٍّ أو لإبطال باطل" (AlShareef AlJurjani, p. 101)[86].

وقد فرّق بعض العلماء بين كلٍّ من الخلاف والاختلاف؛ فالاختلاف عندهم ما يستند فيه كلُّ قولٍ إلى دليل، والخلاف ما لا يستند إلى دليل، والحاصلُ منه ثبوت الضعف في جانب المخالف في الخلاف فإنه كمخالفة الإجماع، وعدمُ ضعف جانبٍ في الاختلاف؛ لأنه ليس فيه خلافُ ما تقرّر، كما أنّ الاختلاف من آثار الرحمة، والخلاف من

آثار البدعة (AlKafawi, p. 61)[47] (AlTahanwie, p. 1/117)[93].

ووقع في كلام بعض الأصوليين والفقهاء عدمُ اعتبار هذا الفرق، بل يستعملون أحيانًا اللفظين بمعنى واحد. (Abdulmenaem, p. 2/44)[2].

المطلب الأول:

الاستشهاد بالروايات الضعيفة والموضوعة[1]:

وقع الاستدلال بالأحاديث الضعيفة والموضوعة على بعض القضايا في تلك العلوم، وكان منشأ ذلك الاهتمام بجمع كل ما يتصل بالباب الواحد من الروايات، بغضّ النظر عن صحتها أو ضعفها، إلا أنّ أمثال تلك الروايات قد تمّ إيراد بعضها على سبيل الاستشهاد بها، ما أدّى إلى الإيهام بقوّة بعض الآراء في المسائل التي لم يقم دليلٌ صريح يعضد الرأي المشهور فيها، ويتّضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

فرع: الاستدلال بالروايات الضعيفة والموضوعة في مسألة رسم المصاحف:

ذهب جمهور العلماء إلى أنّ الصحابة ﷺ لمّا كتبوا المصاحف على لسان قريش، اعتمدوا على المعهود والمألوف في ذلك العصر في صورة الكتابة (AlBaqellani, pp. 2/547–549)[18] (Ibn Katheer, p. 89)[42] ، بينما ذهب بعض العلماء إلى أنّ هذا الرسم توقيفي، ليس في ترتيب آياته وسوره فحسب، بل في طريقة كتابة ألفاظه كذلك (Ibn AlBanna, p. 30)[48] (AlHusaini, p. 291)[44].

وأورد القاضي عياض في معرض تقرير هذا الرأي ما رُوي عن معاوية بن أبي سفيان ﷺ قال: كنتُ أكتب بين يدي رسول الله ﷺ، فقال: (يا معاوية، ألْقِ الدَّواة، وحَرِّف القلم، وأنْصِب الباء، وفَرِّق السين، ولا تُعوِّر الميم، وحسِّن الله، ومُدَّ الرحمن، وجَوِّد الرحيم، وضع قلمك على أذنك اليسرى فإنه أذكرُ لك)[2]، ثمّ تطرّق إلى نفي الإشكال المترتب على الجمع بين هذا الحديث، وبين ثبوت أميّة النبي ﷺ بأنّه لا يبعد تعليم الوحي إيّاه كيفية كتابة القرآن الكريم (Ayadh, p. 1/703)[15].

إلا أنّ الحافظ ابن حجر حكم بضعف هذا الحديث، فلا يصح اعتماده أساسًا في هذه القضية (Ibn Hajar, p. 7/504)[32].

وقد رُوِي حديثٌ آخر من طريق أنس ﷺ أنّ النبي ﷺ قال: (إذا كتب أحدُكم { بسم الله الرحمن الرحيم } فلْيَمُدَّ الرحمن)،[**] ونُقل عن الحافظ الذهبي أنه حديثٌ موضوع (AlHoot, p. 45) [43].

كما أنّ هاتين الروايتين لا تدلّان على وضع رسمٍ خاصّ لكلمات القرآن الكريم، فإنّ التوجيه النبويّ لم يتطرّق إلى هذا، وإنّما بيّن كيفية كتابة بعض حروف {بسم الله الرحمن الرحيم} بحيث تكون واضحةً لا مجال للالتباس بين حروفها.

ومع أنه لا يمكن إطلاق وصف الشذوذ على القول بتوقيفيّة الرسم في المصاحف حتى وإنْ كان مرجوحًا؛ وذلك لعدم ورود نصّ صحيح ينفيه، ولأنّ الأقوال الواردة في هذه المسألة مبنيّة على استنباطاتٍ تتعلق بواقع كتابة القرآن وظروفها في عهد النبي ﷺ وفي عهد الخلفاء الراشدين ﷺ، فإنّ الاستدلال بهاتين الروايتين لا يصحّ ولا يعدّ شاهدًا على صحة الرأي الوارد في المسألة.

فرع: الاستدلال بالروايات الضعيفة والموضوعة في قضية تفسير القرآن وفق ترتيب النزول:

وقع الاستدلال بالروايات الضعيفة والموضوعة في قضية ترتيب نزول سور القرآن الكريم، وإذ وقع إيراد مثل هذه الروايات من قبيل الاهتمام بتتبُّع تاريخ القرآن الكريم، فقد ترتّب على إيراد مثل هذه الروايات وغيرها في العصر الحديث ظهور بعض التفاسير التي ذهب أصحابها إلى القول بجواز تفسير القرآن الكريم وفق ترتيب نزول السور، كان من أشهرها "التفسير الحديث" للأستاذ محمد عزة دروزة، و"معارج التفكر ودقائق التدبّر" للشيخ عبد الرحمن الميداني.

وعلى الرغم من استدلال بعض أولئك المفسرين على صحة مذهبهم بهذه الروايات (Darwaza, pp. 1/12–13)[24] (AlMidani, p. 1/6)[54]، إلا أنهم لم يلتزموا الترتيب الوارد في أيٍّ منها.

وقد لاقى ظهور هذه الطريقة في التفسير إنكار عددٍ من العلماء والباحثين (Shukri & Nazzal, p. 30)[89] (AlNusairat & Asaa'd, pp. 493–494)[62]، معللين ذلك بالأمور الآتية:

أولًا: تفسير القرآن وفق ترتيب النزول خروجٌ على ما أجمعت عليه الأمّة في وجوب المحافظة على ترتيب المصحف العثماني.

ثانيًا: لم تنزل أكثر سور القرآن الكريم دفعةً واحدة، فسورة البقرة – – ابتدأ نزولها في أوائل العهد المدني، ولم يكتمل عقدها إلا بنزول آخر آيةٍ من القرآن، ونزل ما بين ابتداء نزولها وختمه أكثر السور المدنية. قال ابن بطّال: "وممّا يدلّ أنه لا يجب إثبات القرآن في المصاحف على تاريخ نزوله؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوجب أن يجعلوا بعض آية سورةٍ في سورةٍ أخرى، وأن ينقصوا ما وقفوا عليه من سياقة ترتيب السور ونظامها" (Ibn Battal, p. 10/239)[19].

---

[1] الحديث الضعيف: ما فقد شرطًا من شروط الحديث المقبول. وشروط الحديث المقبول ستة، [2] أخرجه المستغفري (AlMostaghferi, 1/436)[57]، باب: ما جاء في {بسم الله الرحمن الرحيم} وحرمتها وتجويد كتابتها، برقم: 556، 1/436، هي: العدالة، الضبط – ولو لم يكن تامًّا –، الاتصال، فقد الشذوذ، فقد العلّة القادحة، والعاضد للتحسين. وحكمه: الاحتجاج إليه. (Eter, p. 286)[28] (Ibn AlSalah, pp. 11–12, 31)[76] والسمعاني (AlSama'ani, P. 170)[77].

والحديث الموضوع: ما كان متنُه مخالفًا للقواعد، وراويه كذّابًا. (AlThahabi, p. 36)[101] ** أخرجه الخطيب البغدادي (AlKhateeb AlBaghdadi, 1/267)[52].

ثالثًا: تفسير القرآن وفق ترتيب نزوله، يحصر فهمه في حدود الزمان الذي نزل فيه، ما يتعارض مع شموله وعمومه.

رابعًا: إخراج التفسير على هذا الترتيب، يطمس جانبًا مهمًّا من جوانب فهم كتاب الله تعالى ووجوه إعجازه، والمتمثل في بيان المناسبات بين سور القرآن الكريم (AlSalman, pp. 126–127)[75] (Zarzour, pp. 171-172)[106].

وأمّا بالنسبة للروايات الواردة في ترتيب نزول سور القرآن الكريم، فقد قام الدكتور محمد ربابعة بحصرها في أربع عشرة رواية، وقام بدراسة أسانيدها ومتونها، وخلص إلى أنها إمّا ضعيفة وإمّا منقطعة الإسناد، ومنها ما هو موضوع، ولذلك لا تصلح للاستدلال، ولا يعتبر بها في الاستشهاد (Rababa'a, p. 261)[69].

ولكنْ يبقى في ردّ اعتماد ترتيب نزول السور في التفسير مزيدُ نظر، ولا أرى ما يمنع ذلك في التفسير مع اشتراط ما يضبطه؛ كمنع تفريق آيات السورة، فعلى المفسر أن يُفسِّر كلّ سورةٍ على حدة، وألّا يخرج عن الهدف المرجوّ من اعتماد هذا الترتيب في تفسيره، فيبيّن الجوّ العام الذي نزلت فيه كلُّ سورة، وموضوعاتها ومناسباتها، فيكون التفسير على هذه الصورة رافدًا من روافد علم السيرة النبوية، يربط بين أحداث السيرة النبوية، وموضوعات السور القرآنية ارتباطًا متعانقًا.

فرع: الاستدلال بالروايات الضعيفة والموضوعة في علم ناسخ القرآن ومنسوخه[3]:

وقع الاستدلال بمثل هذه الروايات في قضية نسخ القرآن بالسنّة النبوية، وهي مما اشتُهر فيه الخلاف عند الأصوليين بين مثبتٍ وممانع، وأورد كل فريقٍ منهم أدلته على صحّة مذهبه النقلية منها والعقلية، وكان من بين هذه الأدلّة ما روي عن جابر بن عبد الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: (كلامي لا ينسخ كلام الله، وكلام الله ينسخ كلامي، وكلام الله ينسخ بعضُه بعضًا) (**)، حيث جرى الاستدلال بهذا الحديث عند بعض الأصوليين وفي بعض كتب علوم القرآن، منهم: القاضي أبو يعلى (Abu Ya'ala, p. 3/793)[103]، وابن عقيل الحنبلي (Ibn Aqeel, p. 4/264)[9]، وابن الجوزي (Ibn AlJawzi, p. 22)[46].

فهذا الحديث نصّ على ثلاث قضايا في علم النسخ بين الإيجاب والسلب، وهي كما يأتي:

القضية الأولى: نفي نسخ القرآن بالسنّة النبوية، بخلاف ما ذهب إليه الجمهور في السنّة المتواترة (AlZarkashi, p. 3/186)[104].

القضية الثانية: ثبوت نسخ السنّة النبوية بالقرآن الكريم، وهو ما ذهب إليه الجمهور (AlAmedi, p. 3/150)[7].

القضية الثالثة: إثبات نسخ القرآن بالقرآن. وهو ما عليه جمهور العلماء، بل نُقِل عليه الإجماع (Ibn AlJawzi, p. 15)[46]، وخالف في ذلك نفرٌ قليل، منهم الشيخ محمد أبو زهرة (Abu zohra, pp. 194–195)[107]، والشيخ عبد المتعال الجبري (AlJabri, p. 5)[45]، والشيخ محمد الغزالي (AlGhazali, p. 194)[30].

ولو ثبت هذا الحديث بصريح دلالته في هذه القضايا، لكان حجّة قاطعة لمَن استدلّ به، إلا أنه حديثٌ موضوع لا يصلح للاحتجاج، ولا يصحّ إيراده كذلك في موطن الاستشهاد، فقد أنكره ابن عدي (Ibn Odai, p. 2/443)[63]، وحكم عليه الذهبي بالوضع (AlThahabi, pp. 1/387–388)[100].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاستدلال بهذا الحديث عند مَن أورده لم يكن أساسًا لرأيه الذي جاء موافقًا لمتن الحديث، وإنما ورد في معرض تقوية الرأي وتأكيده، فسقوط الاستدلال به لا يقتضي سقوط الرأي الموافق لمتنه، وكذا في سائر القضايا التي وقع فيها الاستدلال بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعة من قضايا علوم القرآن الكريم.

المطلب الثاني:

الاستدلال بما اختُلِف في حجّيّته من الروايات:

من مظاهر اختلاف مناهج العلماء في الاستدلال بالروايات في علوم القرآن، أن يستدلّ فريقٌ من العلماء بروايةٍ ثبتت عنده سندًا، ووافق مدلولُها مضمون ما ذهب إليه وارتآه في قضايا من علوم القرآن الكريم، وحين يركن ذلك الفريقُ إلى استدلالاته، يظهر المخالفُ ليَطعن في صحة تلك الاستدلالات، وليبيّن أنّ هذه الرواية لا تقوم حجّة للاستشهاد، ولا يصحّ بها الاستدلال.

وتمتاز المسائل التي وقع فيها الاستدلال بمثل هذه الروايات، بأنّ الرواية تمثل غالبًا الأساس والأصل الذي قام عليه أحد الآراء الواردة فيها، فإنْ ثبت سقوط الاستدلال اقتضى ذلك أن تفقد ما بُني عليه من الاجتهادات صدارتها ووجاهتها.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

فرع: الاستدلال بالروايات المختلف في حجيّتها في قضية ترتيب السور في المصحف العثماني:

---

[3] النسخ: رفْعُ حُكم دليلٍ شرعيّ أو لفظه بدليلٍ من الكتاب والسنّة. (AlOthaimeen, p. 51)[64] ** أخرجه الدارقطني (AlDaraqutni, 5/255)[23] كتاب: النوادر، برقم: 4277، 5/255.

فالناسخ: رافعُ الحُكم، والمنسوخ: المرفوعُ المتروك حُكمه والعمل به. (Ibn Aqeelah, 5/270)[10]

وقع الخلاف بين العلماء في مصدر ترتيب السور القرآنية في المصحف العثماني، وأخذ كلٌّ فريقٍ يسرد أدلته ويناقش أدلة الآخر، وكان من بين تلك الأدلة الصحيح ظنيّ الدلالة، أو الضعيف الذي لا تقوم به حجّة، وكان منها كذلك ما اختلف العلماء في قبوله، وقد تمثلت مواقف العلماء في هذه القضية في الأقوال الآتية:

القول الأول: ذهب جمهور العلماء إلى أنّ ترتيب السور في المصحف توقيفي؛ إذ تمّ بأمرٍ من رسول الله ﷺ.

ومن هؤلاء العلماء: البغوي (AlBaghawi, pp. 4/521–522)[16]، والرازي (AlRazi, p. 15/521)[71]، والزركشي (AlZarkashi, p. 1/260)[105]، ونقل القرطبي الإجماع عليه (AlQutobi, p. 27)[66].

القول الثاني: ترتيب السور في المصاحف كان باجتهادٍ من الصحابةﷺ (Ibn Taimeyah, p. 4/414)[95] (Ibn Katheer, p. 73)[48].

القول الثالث: ترتيب أكثر السور القرآنية كان بأمرٍ من الرسول ﷺ، وكان ترتيب بعضها باجتهادٍ من الصحابة ﷺ.

ذهب إليه: ابن عطية (Ibn Atiyah, p. 1/50)[14]، وابن العربي (Ibn AlArabi, p. 2/446)[11]، وابن حجر (Ibn Hajar, p. 9/42)[32]، والسيوطي (AlSeouti, p. 2/411)[80].

وقد استدل أرباب القول الأخير بما رُوي من طريق عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس ﷺ قال: قلتُ لعثمان: ما حملكم أنْ عمدتم إلى الأنفال وهي من المثاني، وبراءة وهي من الأنفال فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر {بسم الله الرحمن الرحيم}، ووضعتموها في السبع الطُوَل؟ فقال عثمان: (كان رسول الله ﷺ تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه شيءٌ دعا بعض مَن يكتب، فيقول: ضعوا هؤلاء الآيات في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا، وإذا نزلت عليه الآية فيقول: ضعوا هذه الآية في السورة التي يُذكر فيها كذا وكذا)، وكانت الأنفال من أوائل ما نزلت بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن، وكانت قصتها شبيهةً بقصتها فظننتُ أنها منها، فقُبِض رسولُ الله ﷺ ولم يبيّن لنا أنّها منها، فمِن أجل ذلك قرنتُ بينهما ولم أكتب بينهما سطر {بسم الله الرحمن الرحيم}، فوضعتُها في السبع الطُوَل.[4]

فهذا الحديث دفع بجماعةٍ من العلماء إلى القول بأنّ ترتيب بعض السور في المصحف إنما كان باجتهادٍ من الصحابة ﷺ، بل ومثّل الأساس الذي بُنِي عليه هذا الرأي، والمعتمد الذي لجؤوا إليه في تقرير مذهبهم، وكان ما دفعهم إلى ذلك إطباق الأكثرين من علماء الحديث المتقدمين على قبوله؛ فالترمذي حسَّنه (AlTermethi, p. 5/272)[98]، وصحّحه كلٌّ من ابن حبّان (Ibn Heppan, p. 1/230)[41] والحاكم (AlHakem, p. 2/360)[36] وابن كثير (Ibn Katheer, p. 143)[48].

ولم يؤثر في هذا الحكم عندهم بقبول الحديث ما أورده بعض العلماء من إشكالات، فالطحاوي بعد تخريجه أورد عليه اعتراضين؛ أولهما: من حيث اعتبار الأنفال وبراءة سورة واحدة، فأورد من الروايات ما يدلّ على خلاف ذلك، والثاني: سبب ترك كتابة البسملة في صدر سورة براءة (AlTahawi, pp. 3/403–410)[94]، ولعل ذلك ما دفع بابن أبي شيبة إلى الاكتفاء بإيراد جزءٍ من هذا الحديث عند تخريجه بالإسناد نفسه من طريقه، وهو: (كانت الأنفال من الأوائل مما أُنزِل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما أُنزِل من القرآن) [5]، كما علّق البزّار على هذا الحديث بقوله: "وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ إلا عثمان ﷺ، ولا روى ابنُ عباس عن عثمان ﷺ إلا هذا الحديث" (AlBazzar, p. 2/8)[20].

فالحديث معتبرٌ عند جمهور المتقدمين، أمّا عند المتأخرين فهو حديثٌ ضعيف (AlSa'ati, pp. 18/155–156)[72] (AlAlbani, p. 1/306)[5] (AlArnaout, pp. 1/460–461)[12]، بل منهم مَن عدَّه حديثًا لا أصل له، كان على رأسهم الشيخ أحمد شاكر، وعلّته عندهم في الراوي عن ابن عباس ﷺ، وهو يزيد الفارسي، وقد اختلف العلماء المتقدمون في شأنه، فمَن عدّه ويزيد بن هرمز – التابعي الثقة (Ibn Hajar, p. 606)[34] – واحدًا حكم بعدالته (Ahmad, p. 118)[3] (Ibn Heppan, pp. 5/531–532)[42]، ومَن فرّق بينهما اختلف فيه، فمنهم مَن ضعّفه كالإمام البخاري (AlBukhari, pp. 8/367–368)[21]، ومنهم مَن قال: لا بأس به (Ibn Abi Hatem, pp. 9/293–294)[38].

وقد اقتفى العلماء المتأخرون ما حكم به الإمام البخاري في تجريح هذا الراوي وتضعيفه لجهالة حاله، ثم اتجهوا بعد ذلك إلى الطعن في متن الحديث، فقال الشيخ أحمد شاكر: "وفيه تشكيكٌ في معرفة سُوَر القرآن الثابتة بالتواتر القطعي قراءةً وسماعًا وكتابة في المصاحف، وفيه تشكيكٌ في إثبات البسملة في أوائل السور، كأنّ عثمان كان يُثبتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك، فلا علينا إذا قلنا إنه (حديثٌ لا أصل له)، تطبيقًا للقواعد الصحيحة التي لا خلاف فيها بين أئمة الحديث" (Shaker, pp. 1/332–334)[84].

---

[4] أخرجه الترمذي (AlTermethi, 5/272)[98]، أبواب تفسير القرآن، باب: من سورة

[5] أخرجه ابن أبي شيبة (Ibn Abi Shaiba, 7/267)[83]، كتاب: الأوائل، باب: أوّل ما نزل بالمدينة، برقم: 3086، وأبو داوود (Abu Dawood, 2/90)[25] كتاب: الصلاة، باب: مَن جُهِل ومَن فعله، برقم: 35953. بالبسملة، برقم: 786، وأحمد (Ahmad, 1/459–460)[4]، مسند عثمان بن عفان ﷺ، برقم: 399. واللفظ للترمذي.

وقد اتّبع أكثر المعاصرين من المصنفين في علوم القرآن، الشيخ أحمد شاكر في دراسة هذا الحديث (Abu Shohba, pp. 329–330)[88] (AlSaleh, pp. 72–73)[76] (Abbas, pp. 1/457–461)[1].

فرع: الاستدلال بالروايات المختلف في حجيتها في القول بنزول القرآن جملةً إلى السماء الدنيا:

شاء الله تعالى أن يُنزل القرآن على نبيه محمد ﷺ مفرَّقًا، قال تعالى: ﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ لِتَقْرَأَهُۥ عَلَى ٱلنَّاسِ عَلَىٰ مُكْثٍ وَنَزَّلْنَٰهُ تَنزِيلًا﴾ [الإسراء: ١٠٦]، وقد اهتمّ العلماء بقضايا علم نزول القرآن الكريم، وبينما كانوا يوردون النصوص ويَعنَون بشرحها وتفسيرها، وقع الخلاف بينهم في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، وذلك في بيان كيفية إنزال القرآن في ليلة القدر، فكانت أقوالهم في تفسير الآية الكريمة تتمثل فيما يأتي:

القول الأول: نزل القرآن جملةً واحدة إلى السماء الدنيا في ليلة قدر، ثم نزل بعد ذلك منجَّمًا في ثلاثٍ وعشرين سنة، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء (AlTabari, p. 24/531)[92] (AlRazi, p. 5/254)[71] (Ibn Taimiyah, p. 12/126)[96]، بل نقل القرطبي الإجماع عليه (AlQurtobi, pp. 2/297–298)[67].

القول الثاني: ذهب القشيري (AlQushairi, p. 3/379)[68] والماوردي (AlMawerdi, p. 6/312)[56] إلى أنّ القرآن أُنزِل إلى السماء الدنيا في ثلاثٍ وعشرين ليلة قدر في ثلاثٍ وعشرين سنة، ينزل في كل ليلةٍ منها ما يريد الله إنزاله في كلّ السنة، ثم ينزل بعد ذلك منجّمًا في أيام تلك السنة.

القول الثالث: ذهب النسفيُّ من المتقدمين (AlNasafi, p. 1/159)[61]، وبعض المعاصرين– كالدكتور صبحي الصالح (AlSaleh, p. 51)[73]، والدكتور فضل عباس (Abbas, p. 1/194)[1]– إلى القول بابتداء نزول القرآن على النبي محمد ﷺ في ليلة قدر، ثم تتابع نزوله منجَّمًا.

وقد استند أرباب القول الأوّل إلى ما رُوي عن ابن عباس ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أنه قال: (نزَل القرآنُ جملةً واحدة في ليلة القدر، وكان الله ﷻ يُنزِّله على رسول الله ﷺ بعضه في أثَر بعض)[6]، وهو صحيح الإسناد (AlHaythami, p. 7/140)[40]، فهو مع كونه موقوفًا على ابن عباس إلا أنّ له حُكم المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لأنه متعلقٌ بأمرٍ غيبيّ، فلا تتأتّى معرفته إلا من النبي ﷺ (AlZorqani, p. 1/47)[108].

وهو ما أصّله جمهور علماء الحديث في الحكم على ما قاله الصحابي في سائر الغيبيّات بأنّ له حُكم الرفع (Ibn Hajar, p. 2/531)[33]، وخالفهم في ذلك بعضهم؛ لأنّ الصحابة ﷺ أفتوا بما يرونه من عمومات الشريعة تطبيقًا على الفروع والمسائل (Abu AlFadhl AlIraqi, p. 1/200)[29] (Ibn Hazm, p. 2/74)[39].

وقد ارتكزت مناقشة المخالفين للاستدلال بخبر ابن عباس ﷺ على ما يأتي:

المرتكز الأول: ذهب الدكتور صبحي الصالح إلى أنّ هذه القضية اعتقادية، وهو ما يقتضي تواتر الخبر المنقول فيها (AlSaleh, p. 51)[73].

وهذا ما لم يشترطه غيره من العلماء في هذه القضية؛ وذلك لأنّها ليست من أصول العقيدة، ولأنّ هذا الاشتراط يكتنفه الخلاف بين علماء الأمّة (AlSuffarini, p. 1/18)[90]، فيكفي المخالف أن يُسلِّم به على ما لم يشترطه هو في أخبار العقائد، أو أن يذهب إلى القول بأنّ كثيرًا ممّن أخذوا بهذا الأثر في هذه القضية لم يشترط التواتر في أخبار العقائد.

المرتكز الثاني: ذهب الدكتور محمد الحسن (AlHasan, pp. 75–78)[37] إلى أنّ الصحابي عبد الله بن عباس ﷺ قد عُرِف عنه الأخذ عن أهل الكتاب، فيُردّ خبرُه في هذه القضية وفق ما اشترطه بعض علماء الحديث، في عدّ قول الصحابي فيما لا مجال للاجتهاد فيه مرفوعًا ما لم يأخذ عن أهل الكتاب (Ibn Hajar, p. 106)[35].

ويُرد على هذا القول بما يأتي:

أولًا: لم يُسلّم جمهور علماء الحديث باشتراط أن يكون الصحابيُّ صاحب القول فيما لا مجال فيه للرأي، قد سَلِم من الرواية عن أهل الكتاب؛ بحجّة أنّ الصحابيّ في الغيبيّات يبيّن شريعة الإسلام، فلا يُظنّ به الاستناد إلى غيرها في ذلك (Abu AlKhair AlSakhawi, p. 1/164)[50] (Shaker, p. 45)[85].

ومن المعلوم أنّ كيفية نزول القرآن ممّا اختصّت به شريعة النبي محمد ﷺ، ولم تتناولها الشرائع السابقة.

ثانيًا: يبعد عن ابن عباس الإفادة من أهل الكتاب والتحديث عنهم، يشهد له ما أخرجه البخاري عن ابن عباس ﷺ أنه قال: (يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أُنزِل على نبيّه ﷺ أحدثُ الأخبار بالله، تقرءونه ولم يُشَب؟ وقد حدّثكم الله أنّ أهل الكتاب بدّلوا ما كتب الله، وغيّروا بأيديهم الكتاب، فقالوا هو من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلًا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟! لا واللهِ ما رأينا منهم رجلًا قط يسألكم عن الذي أُنزِل إليكم) (**).

ثالثًا: يفضي هذا القول إلى ردّ أقوال ابن عباس في كل ما لا مجال للرأي فيه، هذا الصحابي الذي ما خلت كثيرٌ من القضايا الاعتقادية من أقواله وآثاره.

---

[6] أخرجه النسائي (AlNasaie, 10/341)[60]، كتاب: التفسير، سورة القدر، برقم: 11625، وأحمد (AlBazzar, 11/236)[20] مسند ابن عباس ﷺ، برقم: 5009.

** أخرجه البخاري (AlBukhari, 3/181)[22] كتاب: الشهادات، باب: لا يُسأل أهل الشرك عن الشهادة وغيرها، برقم: 2685.

رابعًا: يُغذي هذا القول تلك الشبهات التي أثارها المستشرقون وتلامذتهم من الطعن في روايات هذا الصحابي الجليل، ويشكّك في حجيّتها (Goldziher, pp. 85–88)[31] (Ameen, p. 201)[8].

وأمّا المرتكز الثالث الذي استند إليه مَن ردّ الاستدلال بخبر ابن عباس، فيتمثل فيما ذكره الدكتور فضل عباس بأنّ الظاهر من الأثر أنه اجتهادٌ من ابن عباس ﷺ في تفسير الآية، ولم تقم قرينةٌ على أنه قد سمعه من الرسول ﷺ، فالخبر موقوفٌ عن ابن عباس، وليس له حكم الرفع (Abbas, p. 1/149)[1].

ويُردّ عليه بأنّ قوة اجتهاد الصحابي تغني عن سائر الأقوال، وخاصة أنه لم يخالفه في ذلك غيرُه من الصحابة ﷺ.

ففي هذه المسألة جرت المناقشة بين العلماء في الاستدلال بقول الصحابي في أمرٍ غيبيّ، فمنهم مَن حمله على التوقيف، ومنهم مَن أنكر هذا الاعتبار في هذه الرواية، ورآها حجّة غير قاطعة في الاستدلال، وتبيّن كذلك أنّ قول الجمهور إنما اعتمد على هذه الرواية، ولذلك وجّه المخالفون مناقشاتهم صوبها؛ لإسقاط ما بُني عليها من نتائج تعارض اجتهاداتهم في هذه القضية.

المطلب الثالث:

التعامل مع الروايات المتعارضة:

كان من آثار الاستدلال بالروايات في علوم القرآن اختلاف مواقف العلماء من الروايات التي وقع التعارض في ظاهر متونها؛ فمنهم مَن كان يسلك منهج التوفيق بين هذه الروايات، ومنهم مَن سلك منهج الترجيح بينها، ما أدّى إلى ظهور آراء متغايرة في بعض القضايا من علوم القرآن الكريم، كلّ رأيٍ منها يستند في الأصل على كيفية تعامل أربابه مع متون الروايات.

ويتبين ذلك من خلال عرض المسائل الآتية:

فرع: الاستدلال بالروايات المتعارضة في تعيين أول ما نزل من القرآن الكريم:

اهتمّ المصنفون في علوم القرآن ببيان أوّل ما نزل من القرآن الكريم وآخر ما نزل منه، وجمعوا ضمن كل بابٍ الروايات الواردة في تعيين ذلك، فمن أشهر الروايات الواردة في تعيين أول ما نزل من القرآن، ما أخرجه الشيخان عن عائشة رضي الله عنها قالت: (... حتى فَجِئه الحقُّ وهو في غار حراء، فجاءه الملَك فقال: اقرأ، فقال رسول الله ﷺ: ما أنا بقارئ، قال: فأخذَني فغطّني حتى بلغ منّي الجَهْد، ثم أرسَلَني فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطّني الثانية حتى بلغ مني الجَهْد، ثم أرسَلَني فقال: اقرأ، قلت: ما أنا بقارئ، فأخذني فغطّني الثالثة حتى بلغ منّي الجَهْد، ثم أرسلني فقال: ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ۝٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ۝٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: ١– ٥])[7].

فظهر من صريح دلالة هذا الحديث الصحيح، أنّ صدر سورة العلق هو أوّل ما نزل من القرآن على النبي محمد ﷺ، إلا أنه قد أخرج الشيخان كذلك ما يعارض هذه الرواية من حديث جابر بن عبد الله ﷺ أنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: (جاورتُ في حراء، فلمّا قضيتُ جواري هبطتُ فاستبطنتُ الوادي، فنُوديتُ، فنظرتُ أمامي وخلفي وعن يميني وعن شمالي، فإذا هو جالسٌ على عَرْشٍ بين السماء والأرض، فأتيتُ خديجة فقلتُ: دثّروني وصُبّوا عليّ ماءً باردًا، وأُنزِل عليّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمُدَّثِّرُ ۝١ قُمۡ فَأَنذِرۡ ۝٢ وَرَبَّكَ فَكَبِّرۡ﴾ [المدثر: ١– ٣]).(**)

ومع ترجيح الجمهور لخبر عائشة رضي الله عنها (AlTha'labi, p. 10/242)[99]، إلا أنّ بعض العلماء قد اجتهد في سبيل الجمع بين الروايتين على وجوه، كان منها: إنّ أوّل ما نزل من القرآن هو صدر سورة العلق، وأمّا سورة المدثر فهي أوّل سورةٍ نزلت بمجموعها(***) على النبي ﷺ (AlSeouti, pp. 1/162–163)[80]، أو إنّ سورة المدثر هي أوّل ما نزل بعد فترة الوحي عقب نزول صدر سورة العلق (Ibn Katheer, p. 8/271)[49]، أو إنّ صدر سورة العلق هو أوّل ما نزل على النبي ﷺ على الإطلاق، وأمّا سورة المدثر فهي أوّل ما نزل من أوامر التبليغ (AlZarkashi, p. 1/228)[105].

وأمّا وجوه الترجيح التي اعتمدوها في تقديم رواية عائشة رضي الله عنها فتتمثل فيما يأتي:

أولًا: قول النبي ﷺ في خبر عائشة: (ما أنا بقارئ) ثلاثا يدلّ على أنه أوّل الأمر، أمّا في حديث جابر: (وأُنزِل عَلَيّ) من دون مراجعة فلأنّه قد سبقه نزول.

ثانيًا: قوله ﷺ في حديث عائشة: (لقد خشيتُ على نفسي)، والخشية لا تكون إلا بعد وقوع ما هو مستغرب، ولم يرد أيٌّ من ذلك في حديث جابر.

ثالثًا: قوله ﷺ في بعض روايات خبر نزول سورة المدثر: (ثم فتر عنّي الوحي)، يدلّ على أنّ نزولًا قد سبق نزول المدثر.

رابعًا: قوله ﷺ: (فإذا الملَك الذي جاءني بحراء) نصٌّ على أوليّة قصة ما نزل في غار حراء، وهو صدر سورة العلق.

---

[7] أخرجه البخاري (AlBukhari. 6/173–174)[22] كتاب: تفسير القرآن، سورة {اقرأ باسم ربك الذي خلق}، برقم: 4953، ومسلم (Muslim, 4/1319)[58] كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، برقم: 161.

** أخرجه البخاري (AlBukhari, 6/126)[22] كتاب: تفسير القرآن، باب: {وربك فكبر}، برقم: 4924، ومسلم (Muslim, 1/144)[58] كتاب: الإيمان، باب: من فضائل عبدالله بن مسعود وأمّه رضي الله عنهما، برقم: 2463.

*** ضعّف بعض العلماء القول بنزول سورة المدثر جملةً واحدة من حيث النقل والعقل (AlAlousi, 15/135)[6].

خامسًا: قوله ﷺ في حديث جابر: (فحميَ الوحيُ وتتابع) فور نزول سورة المدثر، يدل على أنها كانت بعد فترة، وكان قبلها تنزّل (AlDuhaishi, pp. 193–194)[26].

ومع ورود هذه الروايات وغيرها في تعيين أوّل ما نزل من القرآن، فإنّ الخلاف في تعيين آخر ما نزل من القرآن أخذ حيّزًا أكبر مما سبق، وتجاذبته آراء كثيرة بسبب كثرة الروايات الواردة في ذلك.

وقد بيّن الباقلاني سبب الخلاف بين الصحابة ﷺ في ذلك بأنّ الوقوف على معرفة أوّل أو آخر ما نزل من القرآن، لم يكن ممّا نصّ عليه رسولُ الله ﷺ نصًّا جليًّا مُعلنًا قطع العُذر فيه، ولا هو ممّا أوجبت الشريعة معرفته وتوفّر الهمم لأجله؛ فإنّ الشريعة قد أوجبت على الأمّة تلاوة القرآن على ترتيب آياته ونظمه، ولم تُلزِم بمعرفة ترتيبٍ آخر غير ذلك الترتيب، كما أنّ الصحابة ﷺ كانوا يُخبرون في مثل هذه الأخبار عمّا أدّاهم إليه اجتهادهم، وما انتهى إليه علمهم، ويجوز أن تكون هذه الأقوال قد صدرت بضربٍ من الاجتهاد وتغليب الظنّ (AlBaqellani, pp. 1/236–247)[18].

أقول: بما أنّ هذه الأقوال قد استندت إلى المأثور من أقوال السلف، وكان السلف الصالح قد عُني بهذا العلم، فقد كان من واجب العلماء العناية بهذه الروايات والاقتداء بالصحابة ﷺ في الوقوف على مسائل هذه العلوم، وهو ما تضافرت عليه جهود العلماء، وخلصوا إلى الترجيح بين الروايات المروية في هذا العلم.

فرع: الاستدلال بالروايات المتعارضة على قضية تكرّر النزول:

كان لورود الروايات المتعارضة المتعلقة بأسباب النزول أثرٌ كبير في إطلاق قواعد عامة تتعلق بهذا العلم، من ذلك: أن يتعدد السبب والنازل واحد، ومثاله ما رُوي في سبب نزول قوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ۗ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ ۗ وَأْتُوا۟ ٱلْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَٰبِهَا ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩]، فقد ذكر المفسرون أنها نزلت على سببين؛ أحدهما: سؤالهم رسول الله ﷺ عن الأهلّة، والثاني: دخول البيوت من ظهورها حال الإحرام (AlTabari, pp. 3/553–556) (AlSeouti, pp. 1/490-491)[92][81].

وكذلك: أن يتعدد النازل والسبب واحد[8]، ومثاله: ما أخرجه الشيخان عن ابن عباس ﷺ أنّ ناسًا من أهل الشرك كانوا قد قتلوا وأكثروا، وزَنَوا وأكثروا، فأتَوا محمدًا ﷺ فقالوا: إنّ الذي تقول وتدعو إليه لَحَسَن لو تخبرنا أنّ لِمَا عَمِلنا كفارة، فنزل: ﴿وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ ٱلنَّفْسَ ٱلَّتِى حَرَّمَ ٱللَّهُ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ﴾ [الفرقان: ٦٨]، ونزل: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣].(*)

ومن تلك القواعد: أن يتعدد السبب فتنزل الآية الواحدة لكل سببٍ، وهو ما يسمى بـ"تكرُّر النزول"، وكان السبب في إطلاق هذه القاعدة تعدد الروايات الواردة في بيان سبب نزول بعض الآيات أو السُوَر، فوضع العلماء منهجًا يروم فيه المفسر الجمع بين المعتبر من هذه الروايات، حتى أفضى المقام إلى المنهج النقدي عند المصنفين المتأخرين في علوم القرآن، فغدا القول بتكرّر النزول موضع خلافٍ بينهم، فكانت مواقفهم من هذه القضية وفقًا للآتي:

القول الأول: إثبات الوقوع، وهو ما ذهب إليه جمهور العلماء (Ibn Taimiyah, p. 17)[97] (Ibn Aqeelah, p. 1/303)[10] (AlZorqani, p. 1/120)[108].

وبيّن الزركشي الحكمة من تكرّر النزول، فقال: "وقد يُنزَّل الشيء مرتين؛ تعظيمًا لشأنه، وتذكيرًا به عند حدوث سببه خوف نسيانه" (AlZarkashi, p. 1/29)[105].

وبيّن السخاوي حكمةً ثالثة في ذلك، فقال في بيان الحكمة من تكرّر نزول سورة الفاتحة: "يجوز أن تكون نزلت أوّل مرة على حرفٍ واحد، ونزلت في الثانية ببقية وجوهها، نحو: (مالك) و(ملك)، و(السراط) و(الصراط)، ونحو ذلك" (AlSakhawi, p. 87)[74].

وأثبت السيوطي وقوع ذلك قياسًا على تكرّر نزول البسملة مع ابتداء نزول أكثر سُوَر القرآن (AlSeouti, p. 157)[82].

القول الثاني: إنكار الوقوع، وهو ما اختاره كثيرٌ من المعاصرين (Ibn Ashour, p. 1/135)[13] (AlQattan, pp. 86-88)[65] (AlMuzaini, p. 1/154)[59].

وتمثلت استدلالاتهم على وجوب الترجيح بين الروايات الواردة في بيان سبب نزول الآية أو السورة واعتماد إحداها، مع الردّ على أدلة الرأي الأول وتوهينها.

فأمّا بالنسبة لحِكَم الوقوع التي ذكرها الزركشي، فقد نقدها الدكتور فضل عباس بقوله: "أمّا تعظيم النازل فالقرآن كله عظيم، ثم إنْ كان الأمر كذلك كان حريًّا بآية الكرسي أن تنزل مرّاتٍ كثيرة؛ لأنها أعظم آيةٍ كما نعلم، وكذلك الآيات التي تحدثت عن أسماء الله وصفاته. وأمّا خوف النسيان فأمرٌ غير واردٍ بعد قول الله تبارك وتعالى في سورة الحِجر المكية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، وقوله: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ۝٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ﴾[الأعلى: ٦– ٧] الحق أنّ الحجج

---

[8] أنكر الدكتور فضل عباس تعدّد النازل والسبب واحد، وعلل ذلك بأنّ السبب الواحد لا يحتاج إلى أكثر من نازل واحد؛ لأنّ الآية الواحدة التي نزلت لأجل سبب لا بد وأن تكون كافية تامّة مبينة (Abbas, pp 284–287)[1].

* أخرجه البخاري (AlBukhari, 6/125)[22] كتاب: تفسير القرآن، باب: {يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله}، برقم: 4810، ومسلم (Muslim, 1/113) [58] كتاب: الإيمان، باب: كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، برقم: 122.

العقلية التي ذكرها أولئك المثبتون لا يمكن التسليم بها ألبتة" (Abbas, p. 1/304)[1].

ومن حيث الاحتجاج بنزول القرآن على سبعة أحرف على صحّة القول بتكرار النزول، فقد ردّوا ذلك استدلالًا بماهيّة كلٍّ من أسباب النزول والأحرف السبعة، فالغرض من أسباب النزول معالجة ما يستدعي من القضايا التي نزلت لأجلها الآيات، بينما الغرض من إنزال القرآن على سبعة أحرف التيسير على الأمّة في قراءة القرآن، وفرقٌ بين الأمرين. ثم إنّ الأمثلة التي ذكروها على تكرّر النزول هي في الواقع مما ابتدئ نزوله في العهد المكي وتكرّر إنزاله في العهد المدني، فلو كان ذلك مرتبطًا بنزول القرآن على سبعة أحرف، فلمَ اقتصرتم على بضعة أمثلةٍ ولم تحكموا على جميع الآيات المكية بتكرّر نزولها؟! (AlMuzaini, p. 1/144)[59]

وأمّا الاستدلال بتكرّر نزول البسملة مع نزول أوائل سور القرآن، فإنما يصلح للردّ على القول بتكرّر النزول؛ فبتكرّر نزول البسملة تكرّر وجودها (AlShaya', p. 83)[87].

ثم بنى المنكرون موقفهم على الاستدلالات المنطقية الآتية:

أولًا: ليس في تكرّر النزول فائدة؛ إذ هو تحصيل ما هو حاصل (AlSeouti, pp. 1/236–237)[80].

ثانيًا: القول بتكرّر النزول لا يكون نوعًا من أنواع الترجيح عند تعارض الروايات؛ لأنه خلاف الأصل (AlQattan, pp. 86–87)[65]، فيُصار إلى غيره من أنواع الجمع، أو يُرجَّح حسب قواعد الترجيح التي قرّرها أهل العلم[9].

ثم أخذوا في دراسة الروايات الواردة في سبب نزول الآيات التي قيل بتكرّر نزولها، والترجيح بينها واعتماد روايةٍ واحدةٍ منها في الغالب، كما في تفسير قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسۡتَغۡفِرُواْ لِلۡمُشۡرِكِينَ وَلَوۡ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرۡبَىٰ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمۡ أَنَّهُمۡ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَحِيمِ ﴾ [التوبة: ١١٣]، والتي ورد في بيان سبب نزولها الروايات الآتية:

الرواية الأولى: أخرج الشيخان عن المسيب ﷺ أنها نزلت في شأن أبي طالب.(**)

الرواية الثانية: أخرج الترمذي وأحمد أنها نزلت في استغفار نفرٍ من المؤمنين لمَن مات من آبائهم على الشرك.(***)

الرواية الثالثة: أخرج الطبراني والحاكم أنها نزلت في شأن استغفار النبي ﷺ لأمّه.(****)

فبينما ذهب فريقٌ من العلماء (AlZarkashi, p. 1/31)[105] (AlSeouti, pp. 1/220-221)[80] إلى الجمع بين هذه الروايات بأنّ الآية قد تكرّر نزولها في كل حادثةٍ من هذه الحوادث، لجأ فريقٌ آخر إلى الترجيح بينها للاحتراز عن القول بتكرّر النزول، فذهب بعضهم (Ibn Aqeelah, p. 1/307)[10] (AlQattan, p. 87)[65] إلى ترجيح رواية الشيخين؛ لأنها أولى بالتقديم على غيرها، وذهب ابن عاشور (Ibn Ashour, p. 11/44)[13] إلى تقديم رواية الترمذي احترازًا عن نسبة ما نُهِي عن فعله في الآية إلى رسول الله ﷺ، ووجّه الدكتور فضل عباس سهام النقد لجميع هذه الروايات، ولم يُرجِّح أيًّا منها؛ لأنها تتضمن المخالفة الصريحة لثوابت الدين من قِبَل النبي ﷺ ومن كان معه من المؤمنين (Abbas, pp. 1/306–307)[1].

والظاهر ما ذهب إليه جمهور العلماء من اعتماد رواية الصحيحين في سبب نزول الآية الكريمة، ويزول اللبس الحاصل في هذا بأنّ النهي عن الاستغفار للمشركين لم يَرِد صراحةً قبل هذه الآية الكريمة.

ومن الآيات التي قيل بأنها ممّا تكرّر نزوله بسبب تعذر الجمع بين الروايات الواردة في سبب نزولها قوله تعالى: ﴿ وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾ [الإسراء: ٨٥]، إذ ورد في بيان سبب نزولها الروايات الآتية:

الرواية الأولى: أخرج الشيخان عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: كنتُ مع النبي ﷺ في حرْثٍ بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب، فمرّ بنفرٍ من اليهود، فقال بعضهم: سلوه عن الروح، وقال بعضهم: لا تسألوه، لا يُسمعكم ما تكرهون، فقاموا إليه فقالوا: يا أبا القاسم حدِّثنا عن الروح، فقام ساعةً ينظر، فعرفتُ أنه يُوحَى إليه، فتأخرتُ عنه حتى صعد الوحي، ثم قال: { وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنۡ أَمۡرِ رَبِّي }.(*****)

---

[9] يكون الترجيح بين روايات أسباب النزول بتقديم الصحيح على الضعيف، أو الصريح على المحتمل، أو بتقديم السبب الموافق للفظ الآية على غيره، أو بتقديم قول صاحب القصة على غيره، أو بتقديم قول الشاهد للسبب على الغائب عنه، أو بتقديم ما يوافق السياق على ما يخالفه (AlMuzaini, 1/157–196)[59].

** أخرجه البخاري (AlBukhari, 2/95)[22] كتاب: الجنائز، باب: إذا قال المشرك عند الموت: لا إله إلا الله، برقم: 1360، ومسلم (Muslim, 1/54)[58] كتاب: الإيمان، باب: أوّل الإيمان قول لا إله إلا الله، برقم: 24.

*** أخرجه الترمذي (AlTermethi, 5/281)[98] أبواب تفسير القرآن، باب: ومن سورة التوبة، برقم: 3101، وأحمد (Ahmad, 2/162)[4] برقم: 771، وحسّنه الترمذي.

**** أخرجه الطبراني (AlTabarani, 11/374)[91] برقم: 12049، 374/11)، والحاكم (AlHakem, 2/366)[36] كتاب: تفسير القرآن، باب: تفسير سورة التوبة، برقم: 3292. وضعّفه الذهبي في تعليقه على المستدرك.

***** أخرجه البخاري (AlBukhari, 9/96)[22] كتاب: الاعتصام بالكتاب والسنة، باب: ما يُكره من كثرة السؤال، برقم: 7297، ومسلم (Muslim, 4/2152)[58] كتاب: صفات المنافقين وأحكامهم، باب: سؤال اليهود للنبي ﷺ، برقم: 2794.

الرواية الثانية: أخرج الترمذي وأحمد عن ابن عباس ﷺ قال: قالت قريش لليهود: أعطونا شيئا نسأل عنه هذا الرجُل، فقالوا: سلوه عن الروح، فسألوه، فنزلت الآية[10].

وبناءً على هاتين الروايتين حكم بعض العلماء بتكرّر نزول هذه الآية (AlZarkashi, p. 1/30)[105](Ibn Aqeelah, p. 1/328)[10].

وموطن الإشكال في هاتين الروايتين يتمثل في الاختلاف الزماني والمكانيّ بين السؤالين؛ فالرواية الأولى تقتضي أنّ اليهود قد وجّهوا سؤالهم عن الروح للنبي ﷺ بعد الهجرة وهو في المدينة، والثانية تقتضي أنّ السؤال قد وجّهه كفّار قريش للنبي ﷺ وهو في مكة المكرمة قبل الهجرة.

ومع أنّ جمهور المفسرين (AlTabari, p. 17/541)[92](Ibn AlArabi, p. 3/226)[11] (AlQurtobi, p. 10/323)[67]على اعتماد حديث ابن مسعود في بيان سبب نزول الآية، فإنّ إشكالًا آخر قد يتوجّه إلى ذلك، وهو أنّ سورة الإسراء قد نزلت في العهد المكي (AlZarkashi, p. 1/30)[105] فيمثل قرينة على ترجيح رواية ابن عباس، ويضيره أنّ عبد الله بن مسعود كان حاضرًا وقت توجيه اليهود سؤالهم للنبي ﷺ بخلاف ابن عباس ﷺ الذي لم يكن حاضرًا وقت نزول سورة الإسراء.

وثمّة إشكالٌ يتمثل في أنّ سياق الآيات يسوق شُبَه كفّار قريش، فالأولى أن يكون السياق مرتبطًا بعضه ببعض، إلا أنّ عبد الله بن مسعود ليس ممّن يشتبه عليه تنزيل القرآن وأحواله، وهو القائل: (والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آيةٍ إلا أنا أعلم فيما أُنزِلت).(**)

ولأجل ذلك كله وقع الخلاف بين منكري القول بتكرّر النزول في اعتماد أيّ الروايتين كسبب نزولٍ للآية، فمنهم من ذهب إلى ترجيح حديث ابن مسعود ﷺ (AlSaleh, p. 146)[73](AlMuzaini, p. 2/673)[59]، فتكون هذه الآية ممّا نزل في المدينة استثناءً من السورة، بينما ذهب آخرون (AlShaya', p. 108)[87](Abbas, pp. 1/311-312)[1] إلى ترجيح حديث ابن عباس ﷺ، وأمّا خبر ابن مسعود فيُفهم من سكوته ﷺ أنه توقع مزيد بيانٍ على ما سبق إنزاله، فأُرشِد إلى ما سبق إنزاله عليه (Ibn Hajar, p. 8/401)[32].

والظاهر أنّ القول بتكرّر نزول هذه الآية، أولى من ردّ الروايات الصحيحة، ومن إلغاء الاعتبارات السابقة المتعلقة بأحوال الصحابة ﷺ وبالسياق القرآني.

الخاتمة:

خلص الباحث من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- أورد بعض العلماء الروايات الضعيفة والموضوعة، للاستئناس بآرائهم في مسائل من علوم القرآن الكريم، وقد اتّسمت هذه الروايات بوضوح دلالتها على القضية التي سيقت لأجلها، وعلى الرأي الذي استُدِلّ بها عليه، كما بقي الاستدلال بهذه الروايات في موطن الاستئناس، فلم تكن الآراء مبنيّةً على تلك الاستدلالات؛ تسقط بسقوطها أو ببيان ضعفها.

2- مثلت الروايات التي اختلف العلماء في حجيّتها أو صحّتها الأساس المتين للرأي الوارد في المسألة من مسائل علوم القرآن، فكان كافيًا للردّ على هذا الرأي وإبطاله أن تُوجَّه الانتقادات لمَا بُنِيت عليه من تلك الروايات، فإنْ ثبتت صحة النقد أدّى ذلك إلى سقوط الاستدلال بالرواية، وما دلّت عليه من المسائل والأحكام.

3- مَثَّل اختلاف العصور والبيئات وتغاير بعض الضوابط في الاستدلال بالروايات جانبًا مهمًّا من جوانب الخلاف في اعتبار الرواية وصحة الاحتجاج بها، فقد ذهب بعض العلماء المعاصرين إلى الطعن في بعض الروايات التي قبِلها المتقدّمون؛ إمّا بسبب متونها، أو بالنظر إلى قائليها، وكان على رأسهم بعضُ مَن اهتمّ بالردّ على الشبهات ونقض ما قامت عليه.

4- تغايرت مواقف العلماء في التعامل مع الروايات المتعارضة، وذلك إمّا في الجمع بينها وإزالة التعارض الظاهر بين متونها، أو في الترجيح بينها واعتماد روايةٍ واحدةٍ منها وعدم اعتبار غيرها من الروايات.

وتوصي هذه الدراسة بالاهتمام بالدراسات المقارنة بين أقوال العلماء في علوم القرآن، ودراسة أدلة كلٍّ منها؛ لبيان معتمد تلك الأقوال، والترجيح بينها وفق قواعد الترجيح المعتبرة.

سبحانك اللهم لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

References:

1- Abbas, Etqan AlBurhan fe Oloom AlQuran, Dar AlForqan, Amman, 1997.

2- Abdulmenaem, Muajam AlMustalhat wa AlAlfath alFeqheya, Dar AlFadheelah, Cairo, 1419.

3- Ahmad, AlAsami wa AlKuna, Dar AlAqsa library, Kuwait, 1406.

4- Ahmad, AlMusnad, AlResala corp, Beirut, 1421.

10 أخرجه الترمذي (AlTermethi, 5/304)[98] أبواب: تفسير القرآن، باب: ومن سورة ** أخرجه مسلم (Muslim, 4/1913)[58] كتاب: فضائل الصحابة ﷺ، باب: من فضائل عبدالله بن مسعود وأمّه رضي الله عنهما، برقم: 2463. بني إسرائيل، برقم: 3140، وأحمد (Ahmad, 4/154)[4] برقم: 2309.

5- AlAlbani, Dhaeef Abi Dawood, Ghers corp, Kuwait, 1423.

6- AlAlousi, Rouh AlMa'ani, Dar AlKotob AlElmiya, Beirut, 1415.

7- AlAmedi, AlEhkam fe Osool AlAhkam, AlMaktab AlIslami, Beirut.

8- Ameen, Fajr AlIslam, Dar AlKetab AlArabi, Beirut, 1969.

9- Ibn Aqeel, AlWadheh fe Osool AlFiqh, Dar AlResalah, Beirut, 1420.

10- Ibn Aqeelah, AlZeyadah wa AlEhsan fe Oloom AlQuran, AlShareqa university publications, UAE, 2006.

11- Ibn AlArabi, Ahkam AlQuran, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1424.

12- AlArnaout, Annotation of AlMusnad, Beirut, AlResala corp, 1421.

13- Ibn Ashour, Tafseer AlTahreer wa AlTanweer, AlDar AlTunisiyah, Tunis, 1984.

14- Ibn Atiyah, AlMuharrar AlWajeez, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1413.

15- Ayadh, AlShefa be Taa'reef Hoqooq AlMustafa, Dar AlFayha'a, Amman, 1407.

16- AlBaghawi, Sharh AlSunnah, AlMaktab AlIslami, Damascus, 1403.

17- Ibn AlBanna AlMarakeshi, Enowan AlDaleel men Marsoom Khat AlTanzeel, Dar AlGharb AlIslami, Beirut, 1990.

18- AlBaqellani, AlEntesar le AlQuran, Dar AlFath, Amman, 1422.

19- Ibn Battal, Sharh Saheeh AlBukhari, AlRushd library, Riyadh, 1423.

20- AlBazzar, AlBahr AlZakhar, AlOloom wa AlHekam library, Madinah, 2009.

21- AlBukhari, AlTareekh AlKabeer, Daerat AlMa'aref AlOthmaniyah, Hayderabad.

22- AlBukhari, AlSaheeh, Dar Tawq AlNajah, Beirut, 1422.

23- AlDaraqutni, AlSunan, AlResala corp, Beirut, 1424.

24- Darwazah, AlTafseer alHadeeth, Dar Ehya'a AlKotob AlElmiyah, Cairo, 1383.

25- Abu Dawood, AlSunan, Dar AlResala AlA'alamiya, Beirut, 1430.

26- AlDuhaishi, Oloom AlQuran fe AlAhadeeth AlNabawiyah, King Souod University publications, Saudi Arabia, 1436.

27- Eter, Annotation of Fonoon AlAfnan, Dar AlBashaer, Beirut, 1408.

28- Eter, Manhaj AlNaqd fe Oloom AlHadeeth, Dar AlFikr, Damascus, 1401.

29- Abu AlFadhl AlIraqi, Sharh AlTabserah wa AlTathkerah, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1423.

30- AlGhazali, Natharat fe AlQuran, Dar Nahdhat Misr, Egypt, 2005.

31- Goldziher, Mathaheb AlTafseer AlIslami, AlKhanji library, Cairo, 1374.

32- Ibn Hajar, Fath AlBari, Dar AlMa'refah, Beirut, 1379.

33- Ibn Hajar, AlNukat ala Ketab Ibn AlSalah, Islamic University publications, Madinah, 1404.

34- Ibn Hajar, Taqreeb AlTahtheeb, Dar AlRasheed, Syria, 1406.

35- Ibn Hajar, Nuzhat AlNathar fe Tawdheeh Nukhbat AlFekar fe Mustalah Ahl AlAthar, AlSabah press, Damascus, 1421.

36- AlHakem, AlMustadrak ala AlSaheehain, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1411.

37- AlHasan, AlManar fe Oloom AlQuran, Dar AlResala, Beirut, 1421.

38- Ibn Abi Hatem, AlJarh wa AlTaa'deel, Daerat AlMa'aref AlOthmaniyah, Hayderabad, 1373.

39- Ibn Hazm, AlEhkam fe Osool AlAhkam, Dar AlAfaq Aljadeedah, Beirut.

40- AlHaythami, Majmaa' AlZwaed wa Manbaa' AlFawaed, AlQudsi library, Cairo, 1414.

41- Ibn Heppan, AlSaheeh, Dar AlResala, Beirut, 1408.

42- Ibn Heppan, AlTheqat, Daerat AlMa'aref AlOthmaniyah, Hayderabad, 1393.

43- AlHoot, Asna AlMataleb fe Ahadeeth Mukhtalefat AlMarateb, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1418.

44- AlHusaini, AlAa'mal AlKamelah, Dar AlGhothani, Damascus, 1431.

45- AlJabri, AlNaskh fe AlSharia ka ma Afhamoh, Dar AlJehad, Egypt, 1380.

46- Ibn AlJawzi, Nawasikh AlQuran, Islamic university's publications, Madinah, 1423.

47- AlKafawi, AlKuliyyat, AlResala corp, Beirut, 1419.

48- Ibn Katheer, Fadhael AlQuran, Ibn Taimeyah library, Cairo, 1416.

49- Ibn Katheer, Tafseer AlQuran AlAtheem, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1419.

50- Abu Alkhair AlSakhawi, Fath AlMogheeth b sharh Alfeyat AlHadeeth, AlSunnah library, Egypt, 1424.

51- AlKhateeb AlBaghdadi, Tareekh Baghdad, Dar AlKotob AlElmiya, Beirut, 1417.

52- AlKhateeb AlBaghdadi, AlJame'a le Akhlaq AlRawi wa Adab AlSamea', AlMa'aref library, Riyadh, 1403.

53- Ibn AlLaham, AlMukhtasar fe Osool AlFiqh, King Abdulaziz University publications, Makkah.

54- AlMaidani, Ma'arej AlTafkor wa Dqaeq AlTadabor, Dar AlQalam, Damascus, 1420.

55- Ibn Manthour, Lisan AlArab, Sader Puplisher, Beirut, 1414.

56- AlMawerdi, AlNokat wa AlOyoon, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut.

57- AlMostaghferie, Fadhael AlQuran, Dar Ibn Hazm, Beirut.

58- Muslem, AlSaheeh, Dar Ehya'a AlTurath AlArabi, Beirut.

59- AlMuzaini, AlMuharrar fe Asbab Nuzool AlQuran men khelal AlKotob AlTesa'ah, Dar Ibn AlJawzi, Saudi Arabia, 1427.

60- AlNasaie, AlSunan AlKubra, AlResala corp, Beirut, 1421.

61- AlNasafi, Madarek AlTanzeel wa Haqaeq AlTa'aweel, Dar AlKalem AlTayyeb, Beirut, 1419.

62- AlNusairat & Asaa'd, The Approach of Sheikh AbdulRahman Hpennekh in his Interpretation (Tafseer), Derasat, tome 40, num 22, PP(474-498), 2013.

63- Ibn Odai, AlKamel fe Dhoa'faa AlRejal, Dar AlKotob AlElmiya, Beirut.

64- AlOthaimeen, AlOsool men Elm AlOsool, Dar Ibn AlJawzi, Saudi Arabia, 1426.

65- AlQattan, Mabaheth fe Oloom AlQuran, Wahbah library, Cairo.

66- AlQurtobi, AlTethkar fe Afdhal AlAthkar, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1406.

67- AlQurtobi, AlJamea' Le Ahkam AlQuran, Dar AlKotob AlMesriyah, Cairo, 1384.

68- AlQushairi, Lataef AlEsharat, AlHay'at AlMesriyah AlA'amah le AlKetab, Cairo.

69- Rababa'a, Interpretation of The Holy Quran according to The Descending: Source and Benefits, Derasat, tome 37, num1, PP(255-268), 2010.

70- AlRagheb, AlMufradat fe Ghareeb AlQuran, AlShamiya publisher, Damascus, 1421.

71- AlRazi, AlTafseer AlKabeer, Dar Ehya'a AlTurath AlArabi, Beirut, 1420.

72- AlSa'ati, AlFath AlRappani, Dar AlShehab, Cairo.

73- AlSaleh, Mabaheth fe Oloom AlQuran, Dar AlElm le AlMalayeen, Beirut, 1982.

74- AlSakhawi, Jamal AlQurra'a wa Kamal AlIqra'a, Dar AlMa'amoon, Damascus, 1418.

75- AlSalman, Mohammad Izzat Darwaza wa Tafseer AlQuran AlKareem, AlRushd Library, Riyadh, 1414.

76- Ibn AlSalah, Ma'arefat Anwa'a Oloom AlHadeeth, Dar AlFikr, Damascus, 1401.

77- AlSama'ani, Adb AlEmla'a wa AlEstimla'a, Dar AlKotob AlElmiya, Beirut, 1401.

78- Ibn AlSarraj, Alosool fe AlNaho, AlResala corp, Beirut.

79- AlSeouti, Tadreeb AlRawi fe Sharh Taqreeb AlNawawe, AlKawthar library, Riyadh, 1415.

80- AlSeouti, AlEtqan fe Oloom AlQuran, Ministry of Islamic Affairs, Saudi Arabia.

81- AlSeouti, AlDur AlManthour, Dar AlFikr, Beirut.

82- AlSeouti, AlTahbeer fe Elm AlTafseer, probed by: Zuhair Noor, Master, Um AlQura University, Saudi Arabia, 1404.

83- Ibn Abi Shaiba, AlMusannaf, AlRushd library, Riyadh, 1409.

84- Shaker, Annotation of AlMusnad, Dar AlHadeeth, Cairo, 1416.

85- Shaker, Annotation of AlBaeth AlHatheeth, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut.

86- AlShareef AlJurjani, AlTa'refat, Dar AlKotob AlElmiya, Beirut, 1403.

87- AlShaya', Nuzool AlQuran AlKareem, 1418.

88- Abu Shohbah, AlMadkhal le Deraset AlQuran AlKareem, AlSunnah library, Cairo,1423.

89- Shukri & Nazzal, Ahameyat AlElm be Tareekh Nozool Ayat AlQuran AlKareem wa Masaedroh, Almanarah, Preservation of the Holy Quran Association, Amman, 2007.

90- AlSuffarini, Lawamea' AlAnwar AlBaheyah wa Sawatea' AlAsrar AlAthariyah Sharh AlDurrah AlMudhiyah, Islamic office, Beirut, 1405.

91- AlTabarani, AlMua'jam AlKabeer, Ibn Taimiya library, Cairo,

92- AlTabari, Jamea' AlBayan fe Ta'weel AlQuran, AlResala corp, Beirut, 1420.

93- AlTahanwie, Mawsoua't Kashaf Istilahat AlFonoon wa AlOloom, Lebanon library, Beirut, 1996.

94- AlTahawi, Sharh Mushkel AlAthar, Dar AlResala, Beirut, 1415.

95- Ibn Taimiyah, AlFatawa AlKubra, Dar alMa'refah, Beirut, 1386.

96- Ibn Taimeyah, Majmoua' AlFatawa, King Fahd Complex for printing AlQuran, Saudi Arabia, 1416.

97- Ibn Taimiyah, Muqademah fe Osool AlTafseer, Dar AlHayah, Beirut, 1980.

98- AlTermethi, AlSunan, AlBabi AlHalabi press, Cairo, 1395.

99- AlTha'labi, AlKashf wa AlBayan an Tafseer Alquran, Dar Ehya'a AlTurath AlArabi, Beirut, 1422.

100- AlThahabi, Mezan AlEa'tedal fe Naqd AlRejal, Dar AlMa'refa, Beirut, 1382.

101- AlThahabi, AlMoqetha fe Oloom AlHadeeth, library of Islamic printing, Aleppo, 1412.

102- AlWahedi, AlTafseer AlBaseet, Islamic University of Moh Ibn Souod, Saudi Arabia.

103- Abu Ya'ala, AlOddah fe Osool AlFiqh, 1410.

104- AlZarkashi, AlBahr AlMoheet fe Osool AlFiqh, Dar AlKotob AlElmeyah, Beirut, 1421.

105- AlZarkashi, AlBurhan fe Oloom AlQuran, Dar Ehya'a AlKotob AlArabiyah, Cairo, 1376.

106- Zarzour, Oloom AlQuran wa Ea'jazoh wa Tareekh Tawtheeqeh, Dar AlAa'lam, Amman, 1426.

107- Abu Zohra, Osool AlFiqh, Dar AlFikr AlArabi, Cairo, 1377.

108- AlZorqani, Manahel AlErfan fe Oloom AlQuran, Dar AlKotob AlElmiyah, Beirut, 1409.

109- AlZubaidi, Taj AlArous men Jwaher AlQamous, AlFikr publisher, Beirut, 1414.

قائمة المراجع:

- أحمد، أبو عبد الله أحمد بن محمد (ت 241هـ)، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421.
- أحمد، الأسامي والكنى، تحقيق: عبدالله الجديع، ط1، الكويت، مكتبة دار الأقصى، 1406.
- الأرناؤوط، شعيب (ت 1438هـ)، تحقيق المسند، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الألباني، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ)، ضعيف أبي داود، ط1، الكويت، مؤسسة غراس، 1423.
- الآلوسي، أبو الثناء محمود بن عبدالله (ت 1270هـ)، روح المعاني، تحقيق: علي عطية، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1415.
- الآمدي، أبو الحسن علي بن أبي علي (ت 631هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق: عبدالرزاق عفيفي، بدون ط، بيروت، المكتب الإسلامي.
- أمين، أحمد (ت 1373هـ)، فجر الإسلام، ط10، بيروت، دار الكتاب العربي، 1969.
- الباقلاني، القاضي أبو بكر محمد بن الطيب (ت 402هـ)، الانتصار للقرآن، تحقيق: محمد عصام القضاة، ط1، عمّان، دار الفتح، 1422.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت 256هـ)، التاريخ الكبير، بدون ط، حيدرآباد، دائرة المعارف العثمانية.
- البخاري، الصحيح، تحقيق: محمد الناصر، ط1، بيروت، دار طوق النجاة، 1422.
- البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو (ت 292هـ)، البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخرون، ط1، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 2009.
- ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف (ت 449هـ)، شرح صحيح البخاري، ضبط نصه وعلق عليه: ياسر بن إبراهيم، ط2، الرياض، مكتبة الرشد، 1423.
- البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود (ت 516هـ)، شرح السنّة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد الشاويش، ط2، دمشق، المكتب الإسلامي، 1403.
- ابن البنّاء، أبو العباس أحمد بن محمد (ت 721هـ)، عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل، تحقيق: هند شلبي، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990.
- الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى (ت 279هـ)، السنن، تحقيق: أحمد شاكر وآخرين، ط2، القاهرة، مطبعة مصطفى الحلبي، 1395.
- التهانوي، محمد بن علي الفاروقي (ت 1191هـ)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج، ترجمه للعربية: عبد الله الخالدي، ط1، بيروت، مكتبة لبنان، 1996.
- ابن تيمية، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم (ت 728هـ)، الفتاوى الكبرى، تحقيق: حسنين مخلوف، ط1، بيروت، دار المعرفة، 1386.
- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، السعودية، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416.
- ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1980.
- الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد (ت 427هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الطاهر بن عاشور، ط1، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1422.
- الجبري، عبد المتعال محمد (ت 1415هـ)، النسخ في الشريعة كما أفهمه، ط1، مصر، دار الجهاد، 1380.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ)، نواسخ القرآن، تحقيق: محمد المليباري، ط2، المدينة المنورة، منشورات الجامعة الإسلامية، 1423.
- جولدتسيهر، إجنتس (ت 1340هـ)، مذاهب التفسير الإسلامي، ترجمه للعربية: عبدالحليم النجار، ط1، القاهرة، مكتبة الخانجي، 1374.
- ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد (ت 327هـ)، الجرح والتعديل، ط1، حيدرآباد، دائرة المعارف العثمانية، 1373.
- الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله (ت 405هـ)، المستدرك على الصحيحين متضمنا انتقادات الحافظ الذهبي، تحقيق: مصطفى عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1411.
- ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان (ت 354هـ)، الصحيح بترتيب ابن بلبان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1408.
- ابن حبان، الثقات، ط1، حيدرآباد، دائرة المعارف العثمانية، 1393.
- ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي (ت 852هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، صححه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، علق عليه: عبد العزيز بن باز، بيروت، دار المعرفة، 1379.

- ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح، تحقيق: ربيع المدخلي، ط1، المدينة المنورة، منشورات الجامعة الإسلامية، 1404.
- ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوّامة، ط1، سوريا، دار الرشيد، 1406.
- ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نورالدين عتر، ط3، دمشق، مطبعة الصباح، 1421.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي الظاهري (ت 456هـ)، الإحكام في أصول الأحكام (تحقيق: أحمد شاكر)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
- الحسن، محمد علي، المنار في علوم القرآن، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421.
- الحسيني، محمد بن علي الحداد (ت 1357هـ)، الأعمال الكاملة، عناية وتحقيق: حمد الله الصفتي، ط1، دمشق، دار الغوثاني، 1431.
- الحوت، أبو عبد الرحمن محمد بن محمد (ت 1277هـ)، أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، تحقيق: مصطفى عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1418.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي (ت 463هـ)، تاريخ بغداد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1417.
- الخطيب البغدادي، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمود الطحّان، الرياض، مكتبة المعارف، 1403.
- أبو الخير السخاوي، محمد بن عبدالرحمن (902هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحقيق: علي حسين، ط1، مصر، مكتبة السنّة، 1424.
- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر (ت 385)، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1424.
- أبو داوود، سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ)، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد بللي، ط1، بيروت، دار الرسالة العالمية، 1430.
- دروزة، محمد عزة، التفسير الحديث، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1383.
- الدهيشي، عمر بن عبد العزيز، علوم القرآن في الأحاديث النبوية، ط1، الرياض، كرسي القرآن وعلومه بجامعة الملك سعود، 1436.
- الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت 748هـ)، الموقظة في علم مصطلح الحديث، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط2، حلب، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412.
- الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي البجاوي، ط1، بيروت، دار المعرفة، 1382.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر (ت 606هـ)، التفسير الكبير، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420.
- الراغب، أبو القاسم الحسين بن محمد الأصفهاني (ت 1108هـ)، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان الداوودي، ط1، دمشق، الدار الشامية، 1421.
- ربابعة، محمد مجلي، تفسير القرآن الكريم على ترتيب النزول: منبعه وفوائده، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، عمّان، الجامعة الأردنية، م37، ع1، 2010.
- الزبيدي، أبو الفيض مرتضى محمد بن محمد (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: علي شيري، بيروت، دار الفكر، 1414هـ.
- زرزور، عدنان محمد، علوم القرآن وإعجازه وتاريخ توثيقه، ط1، عمّان، دار الأعلام، 1426.
- الزرقاني، محمد عبدالعظيم (ت 1367هـ)، مناهل العرفان في علوم القرآن، خرّج أحاديثه ووضع حواشيه: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1409.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبدالله (ت 794هـ)، البحر المحيط في أصول الفقه، ضبط نصوصه وخرّج أحاديثه: محمد تامر، بيروت، دار الكتب العلمية، 1421.
- الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1376.
- أبو زهرة، محمد (ت 1394هـ)، أصول الفقه، القاهرة، دار الفكر العربي، 1377.
- الساعاتي، أحمد عبد الرحمن البنا (ت 1378هـ)، الفتح الرباني ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني مع شرحه بلوغ الأماني، بدون ط، القاهرة، دار الشهاب.
- السخاوي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 643هـ)، جمال القراء وكمال الإقراء، تحقيق: مروان العطية ومحسن خرابة، ط1، دمشق، دار المأمون للتراث، 1418.
- ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن السري (ت 316هـ)، الأصول في النحو، بدون ط، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- السفاريني، أبو العون محمد بن أحمد (ت 1188هـ)، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية شرح الدرّة المضية في عقيدة الفرقة المرضية، ط2، بيروت، المكتب الإسلامي، 1405.
- السلمان، فريد مصطفى (ت 1424هـ)، محمد عزة دروزة وتفسير القرآن الكريم، ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1414.

- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد (ت 562هـ)، أدب الإملاء والاستملاء، تحقيق: ماكس فايسفايلر، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1401.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر الفاريابي، ط2، الرياض، مكتبة الكوثر، 1415.
- السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، بدون ط، السعودية، منشورات وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف.
- السيوطي، الدر المنثور، بدون ط، بيروت، دار الفكر.
- السيوطي، التحبير في علم التفسير، تحقيق: زهير نور، رسالة ماجستير، السعودية، جامعة أمّ القرى، 1404.
- شاكر، أحمد محمد (ت 1377هـ)، المسند للإمام أحمد [حاشية التحقيق]، ط1، القاهرة، دار الحديث، 1416.
- شاكر، الباعث الحثيث لابن كثير [حاشية التحقيق]، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- الشايع، محمد عبدالرحمن، نزول القرآن الكريم، ط1، بدون ناشر، 1418.
- الشريف الجرجاني، علي بن محمد (ت 816هـ)، التعريفات، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1403.
- شكري ونزّال، أحمد خالد وعمران سميح، أهمية العلم بتاريخ نزول آيات القرآن الكريم ومصادره، ط1، جمعية المحافظة على القرآن الكريم، عمان، 2007.
- أبو شهبة، محمد محمد (ت 1403هـ)، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ط3، القاهرة، مكتبة السنّة، 1423.
- ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد (ت 235هـ)، المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: كمال الحوت، ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1409.
- الصالح، صبحي (ت 1407هـ)، مباحث في علوم القرآن، ط14، بيروت، دار العلم للملايين، 1982.
- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن (ت 643هـ)، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق، دار الفكر، 1406.
- الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد (ت 360هـ)، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي السلفي، ط2، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1415.
- الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت 310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد شاكر، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420.
- الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (ت 321هـ)، شرح مشكل الآثار، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1415.
- ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد (ت 1393هـ)، تفسير التحرير والتنوير، تونس، الدار التونسية للنشر، 1984.
- عباس، فضل حسن (ت 1432هـ)، إتقان البرهان في علوم القرآن، ط1، عمّان، دار الفرقان، 1997.
- عبد المنعم، محمود عبد الرحمن، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، القاهرة، دار الفضيلة، 1419.
- عتر، نور الدين محمد، مقدمة تحقيق كتاب فنون الأفنان لابن الجوزي، ط1، بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1408.
- عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ط3، دمشق، دار الفكر، 1401.
- العثيمين، محمد بن صالح (ت 1421هـ)، الأصول من علم الأصول، السعودية، دار ابن الجوزي، 1426.
- ابن عدي، أبو أحمد عبد الله بن عدي (ت 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: علي معوض وآخرين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- ابن العربي، القاضي أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري (ت 543هـ)، أحكام القرآن، راجع أصوله وخرّج أحاديثه: محمد عطا، ط3، بيروت، دار الكتب العلمية، 1424.
- ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي (ت 542هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام محمد، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413.
- ابن عقيل، أبو الوفاء علي بن عقيل الحنبلي (ت 513هـ)، الواضح في أصول الفقه، تحقيق: عبد الله التركي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1420.
- ابن عقيلة، محمد بن أحمد المكي (ت 1150هـ)، الزيادة والإحسان في علوم القرآن، تحقيق: محمد حقي وآخرون، ط1، الإمارات، منشورات جامعة الشارقة، 2006.
- عياض، القاضي أبو الفضل عياض بن موسى (ت 544هـ)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى ﷺ، تحقيق: جماعة من الباحثين بإشراف عبدالكريم الرفاعي، ط2، عمّان، دار الفيحاء، 1407.
- الغزالي، محمد (ت 1416هـ)، نظرات في القرآن، ط6، مصر، دار نهضة مصر، 2005.
- أبو الفضل العراقي، عبد الرحيم بن الحسين (ت 806هـ)، شرح التبصرة والتذكرة، تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر الفحل، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1423.

- القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد (ت 671هـ)، التذكار في أفضل الأذكار، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1406.
- القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم اطفيش، ط2، القاهرة، دار الكتب المصرية، 1384.
- القشيري، عبدالكريم بن هوازن (ت 465هـ)، لطائف الإشارات، تحقيق: إبراهيم البسيوني، ط3، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- القطان، مناع خليل (ت 1420هـ)، مباحث في علوم القرآن، ط7، مصر، مكتبة وهبة.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت 774هـ)، فضائل القرآن، ط1، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، 1416.
- ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد شمس الدين، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية، 1419.
- الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (1094هـ)، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1419.
- ابن اللحام، أبو الحسن علي بن محمد البعلي (ت 803هـ)، المختصر في أصول الفقه، بدون ط، مكة المكرمة، منشورات جامعة الملك عبدالعزيز.
- الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ)، النكت والعيون، تحقيق: السيد بن عبدالمقصود، بدون ط، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المزيني، خالد بن سليمان، المحرر في أسباب نزول القرآن من خلال الكتب التسعة، ط1، السعودية، دار ابن الجوزي، 1427.
- المستغفري، أبو العباس جعفر بن محمد (ت 432هـ)، فضائل القرآن، تحقيق: أحمد السلوم، ط1، بيروت، دار ابن حزم، 2008.
- مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت 261هـ)، الصحيح، تحقيق: محمد عبد الباقي، بدون ط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج4، ص1913.
- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت 711هـ)، لسان العرب، ط3، بيروت، دار صادر، 1414هـ.
- الميداني، عبدالرحمن حسن حبنكة، معارج التفكر ودقائق التدبر، ط1، دمشق، دار القلم، 1420.
- النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب (ت 303هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: حسن شلبي، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421.
- النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد (ت 710هـ)، مدارك التنزيل وحقائق التأويل، تحقيق: يوسف بديوي، ط1، بيروت، دار الكلم الطيب، 1419.
- النصيرات وأسعد، جهاد وعبيدة، منهج عبدالرحمن حسن حبنكة الميداني في تفسيره معارج التفكر ودقائق التدبر، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، عمّان، الجامعة الأردنية، م40، ع22، 2013.
- الهيثمي، أبو الحسن علي بن أبي بكر (ت 807هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، تحقيق: حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، 1414.
- الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد (ت 468هـ)، التفسير البسيط، تحقيق: مجموعة من الباحثين، ط1، السعودية، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- أبو يعلى، القاضي ابن الفرّاء محمد بن الحسين (ت 458هـ)، العدة في أصول الفقه، تحقيق: أحمد المباركي، ط2، بدون ناشر، 1410.